مختارات من الصحف العبرية

العدد 4208، 3-1-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من الأرشيف لصالح العاروري الذي اغتالته إسرائيل في بيروت (نقلاً عن "يديعوت أحرونوت")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

رونين برغمان: لا يوجد مكان آمن لقادة "حماس"، ونصر الله أمام مفترق طرق 2

رون بن يشاي: حزب الله لن يجتهد في الرد على الاغتيال. "حماس" ستبحث عن انتقام على الرغم من انخفاض قدراتها 5

عاموس هرئيل: من المتوقع أن تردّ "حماس" على قتل العاروري، والسؤال عمّا إذا كان حزب الله سيردّ أيضاً 8

سامي بيرتس: 6 أسباب لإجراء انتخابات 14

أخبار وتصريحات

مسؤول إسرائيلي رفيع: إسرائيل تستعد لرد شديد من جانب حزب الله على عملية اغتيال صالح العاروري 16

مقتل 4 شبان فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي خلال اقتحام لبلدة عزون في الضفة الغربية 17

تقرير: الولايات المتحدة ترفض تصريحات سموتريتش وبن غفير الداعية إلى تهجير الفلسطينيين من غزة، ونتنياهو يمتنع من إدانتها 18

تقرير: دعوات من صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرّف إلى فرض النظام في المحكمة العليا عقب إلغائها تعديل قانون أساس يقلّص حجة المعقولية 20

متوفرة على موقع المؤسسة:

https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

رونين برغمان – محلل سياسي
"يديعوت أحرونوت"، 3/1/2024

لا يوجد مكان آمن لقادة "حماس"،
ونصر الله أمام مفترق طرق

- قبل 4 أعوام، وفي ليلة 2–3 كانون الثاني/يناير 2020، اغتالت مسيّرة أميركية أهم شخصية عسكرية في إيران، قاسم سليماني. ووفقاً لرئيس الاستخبارات العسكرية السابق تامير هايمن، فإن إسرائيل لم تشارك في العملية. قبل يوم من الاغتيال، وكجزء من مساعي سليماني لتعزيز التحالف بين أعضاء "محور المقاومة"، زار حسن نصر الله في بيروت. والذي اغتاله في اليوم التالي في بغداد، كان يمكنه فعل ذلك بسهولة كبيرة في بيروت، أو في دمشق، لكنه لم يفعل، خوفاً من وجود عناصر من حزب الله بالقرب منه، ومن أن يؤدي مقتلهم إلى جرّ الحزب إلى سلسلة ردود، وربما إلى حرب شاملة ضد إسرائيل، إذا فكّر نصر الله في أن إسرائيل هي وراء الاغتيال.
- الجنرال إسماعيل قآآني، الذي حلّ محل سليماني، لمّح إلى أين سيتوجه الانتقام الإيراني. وبعد تشييع سليماني، التقى كبار مسؤولي "حماس"، وبينهم صالح العاروري، وتعهد أمامهم زيادة التعاون، بما في ذلك إرسال سلاح متطور إلى غزة، فضلاً عن وسائل اتصالات مشفرة وعتاد استخباراتي. وعلى ما يبدو، وفى قآآني بوعوده، والنتيجة دفعت ثمنها إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. للعاروري دور كبير في الربط بين "حماس" وحزب الله، وفي التنسيق مع إيران والحصول على مساعدتها، وفي جزء كبير من الأسس والدعامات التي حولت "حماس" إلى تنظيم نجح في تكبيد إسرائيل خسائر أكثر من أي تنظيم "إرهابي" آخر، وكذلك في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تأجيج "الإرهاب" في الضفة الغربية.

- لقد شغل العاروري منصب نائب إسماعيل هنية، لكن مهمته الأساسية كانت القائد العسكري لـ"حماس" في الضفة الغربية. وبسبب الخطر الكبير الذي يمثله، في رأي الاستخبارات الإسرائيلية، طُبعت في الأوراق التي وُزعت على عناصر الاستخبارات بشأن المطلوبين من "حماس"، صورة العاروري على ورقة الجوكر، هو ومحمد الضيف.
- من غير المؤكد أنهم في "حماس" رأوا هذه الأوراق، لكن من المؤكد أن الاغتيال فاجأهم. قبل اغتيال سليماني وبعده، انتهجت إسرائيل سياسة ضبط النفس فيما يتعلق بعملياتها في لبنان، وفي الشرق الأوسط كله، وبذلت جهوداً كبيرة في الامتناع من المسّ بعناصر حزب الله. الهجوم الذي قالت مصادر أميركية إن إسرائيل أخبرتهم بأنها هي التي نفّذته، وفقاً لـ"النيويورك تايمز"، يثبت أن الحرب التي بدأتها "حماس" تدور على عدة جبهات، في آن معاً، وبفضل التنسيق الذي أقامه سليماني، ومن بعده قآآني، لا يمكن القيام بعملية ضد "حماس" من دون نشوء خطر اندلاع حرب شاملة ضد حزب الله.
- إذا صحّت التقارير التي تحمّل إسرائيل مسؤولية الاغتيال، فإن الهجوم يُظهر مبادرة واستعداداً لتحمُّل المخاطرة والرغبة في إعادة تولّي قيادة الحرب. ويؤكد أيضاً ما سبق أن كتبناه عدة مرات، أن لدى إسرائيل معلومات جيدة جداً عمّا يجري في طهران وبيروت، أكثر من معلوماتها عمّا يجري في غزة.
- إسرائيل لم تؤكد تورُّطها، ولم تكذّبه (باستثناء تكذيب مارك ريغيف، الناطق بلسان رئيس الحكومة، في وسائل الإعلام الأجنبية، رداً على سؤال عمّا إذا كان الهجوم بالمسيّرات الذي اغتال العاروري هجوماً إسرائيلياً). في جميع الأحوال، من الواضح أن "حماس" وسائر أعضاء "محور المقاومة" متأكدون من أن إسرائيل هي المسؤولة، ويجب الانتقام منها. ويمكن أن يؤدي الاغتيال إلى ردّ يجر وراءه رداً إسرائيلياً عليه، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تصعيد كبير وفتح جبهة أُخرى. لكنه أيضاً يمكن أن يُستخدم كتحذير وردع لأعضاء المحور من مغبة فتح مثل هذه الجبهة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- منذ اغتيال سليماني، كرر نصر الله وشدد على أنه يعتبر أي اغتيال في داخل بيروت تخطياً للخطوط الحمراء. وعندما هدد نتنياهو العاروري، كرر نصر الله أن حدوث ذلك هو تجاوُز خطِر للحدود. الحذر الشديد الذي أبدته إسرائيل حيال عملياتها في بيروت، وحيال اغتيال عناصر من حزب الله عموماً، خلق انطباعاً لدى كثيرين في الحزب، ولدى ضيوف الحزب من "حماس" والجهاد الإسلامي الذين نقلوا قيادتهم من دمشق إلى مكان، هم متأكدون من أنهم في أمان فيه، كما خلق شعوراً بأنهم محصّنون.
- زعماء "حماس" الموجودون في أماكن أُخرى في العالم، مثل الدوحة أو إستانبول، يتصرفون حتى يوم أمس، على الأقل، كما لو أنهم لا يتعرضون للتهديد، ويتحركون من دون حراس، أو مع حراسة قليلة. ويبدو أنهم في "حماس" يظنون أنه ما دامت المفاوضات بشأن استعادة المخطوفين مستمرة، وما دامت قطر محوراً مركزياً فيها، فإن إسرائيل لن تجرؤ على قتلهم.
- لقد قُتل مع العاروري اثنان من القادة، هما سمير فندي، رئيس الوحدة التكنولوجية لـ"حماس" في لبنان، والمسؤول عن إطلاق كثير من الصواريخ على إسرائيل من لبنان. وعزام الأقرع، وهو ناشط كبير، ووفقاً للاستخبارات الإسرائيلية، هو مسؤول عن عدد كبير من الهجمات في داخل إسرائيل. ومَن خطط للعملية، أراد التأكيد أن الاغتيال هو مسألة بين "حماس" وإسرائيل، والآن، على نصر الله أن يقرر ما إذا كان سيحافظ على الخطوط الحمراء التي وضعها علناً، أم سيُبقي الاغتيال ضمن نطاق علاقات لا دخل له فيها. هو اليوم أمام مفترق طرق: هل يردّ بعنف، ويخاطر بردّ إسرائيلي؟ أم يردّ من خلال المحافظة على السقف الذي حاول الالتزام به منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي.
- تقدير أغلبية المصادر في إسرائيل والولايات المتحدة أن نصر الله لن يكون مستعداً لجرّ لبنان كله إلى الخراب، تعبيراً عن تعاطفه، أو دفاعاً عن "حماس" التي شنّت هجوماً على إسرائيل من دون أن تُعلمه مسبقاً. وهناك مَن يعتقد أن العملية في بيروت قد تكون مفيدة، لأنها ستزيد في الدوافع لدى دول، مثل الولايات المتحدة أو فرنسا، وحتى من جانب الحكومة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

اللبنانية، من أجل بذل كل شيء للتوصل إلى حل سياسي بين إسرائيل وحزب الله، يؤدي إلى انسحاب الحزب من السياج الحدودي، ويسمح بعودة سكان المستوطنات في الشمال. حتى الآن، لم تؤدّ المساعي التي بذلها الوسيط الأميركي هوكشتاين إلى حدوث انعطافة، لكن اليوم، بعد رؤية ألسنة النيران المندلعة في قلب بيروت، يمكن للجميع التأكد من أن إسرائيل ستفعل في لبنان ما فعلته في غزة، إذا اندلعت الحرب.

- من الممكن أن نتجادل فيما إذا كان إعلان المسؤولية عن مثل هذه العملية هو مصلحة إسرائيلية، أم لا؟ في رأيي، بالتأكيد، يمكن الاعتقاد أنه إذا كنا نريد إطلاق النار، من الصحيح أن نفعل ذلك، لكن أحياناً، يمكننا أن نطلق النار، وأن نتحدث من أجل تعزيز التأثير...

<u>رون بن يشاي – محلل عسكري</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2/1/2024

حزب الله لن يجتهد في الرد على الاغتيال.
"حماس" ستبحث عن انتقام على الرغم من انخفاض قدراتها

- اغتيال صالح العاروري يُعتبر ضربة قوية لقدرة "حماس" على العمل ضد إسرائيل في الضفة الغربية، وعمليات إطلاق الصواريخ وتنفيذ الهجمات، انطلاقاً من الجنوب اللبناني وسورية. لقد كان العاروري المبادِر والمنسّق للهجمات "الإرهابية" وحرب العصابات ضد إسرائيل في هذَين الميدانَين منذ إطلاق سراحه من السجن الإسرائيلي في آذار/مارس 2010. وطوال الأعوام الـ 13 التي مضت منذ الإفراج عنه، تمكن الرجل من مراكمة قوة سياسية، والارتقاء في قيادة "حماس"، بفضل قدرته على المبادرة، والتحريض، والتخطيط لهجمات ضد إسرائيل، انطلاقاً من الأماكن التي يعيش فيها، مثل تركيا وسورية ولبنان.
- تم إبعاد العاروري عدة مرات من الدول التي لجأ إليها، لكن مكانته في التنظيم لم تتضرر بفضل قدرته الدائمة على المبادرة إلى تنفيذ هجمات

فتاكة. لقد لمع نجم العاروري مؤخراً نتيجة العلاقات التي نجح في نسجها مع أمين عام حزب الله، حسن نصر الله، إلى حد جعل العاروري يضع مجموعة من ناشطي "حماس" في مخيمات اللاجئين في الجنوب اللبناني، في محيط مدينتَي صور وصيدا، في خدمة حزب الله. أمّا السيناريو المتوقع الآن، بعد التصفية، فهو أن هذه المجموعات ستقوم بمهاجمة إسرائيل.

- لقد تمكن العاروري من تحويل "حماس" إلى وكيلة تنفّذ أعمالاً باسم حزب الله، فعندما لا يرغب نصر الله في مواجهة إسرائيل بصورة مباشرة، يفضل أن يقوم عناصر "حماس" بالمهمة، كما جرى في حالات عديدة من إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانية في الفترة 2022–2023.
- وصل الأمر إلى قيام نصر الله بمنح العاروري ورجاله سمة منظمة فلسطينية ذات علاقات فريدة مع التنظيم اللبناني، وهو ما أتاح للعاروري نقل مكتبه ومنزله إلى قلب الضاحية في بيروت، حيث توجد مكاتب ومقرات نصر الله نفسه. علينا أن نتذكر أن العاروري مسلم سنّي، في حين أن حزب الله هو تنظيم شيعي، ولذا، فإن العلاقات الوثيقة التي نسجها الرجل مع قيادة حزب الله، وقيامه بتحويل عناصر تنظيمه في لبنان وسورية إلى وكلاء للحزب، منحاه حصانة من الأذى، بحسب قواعد اللعبة المعمول بها بين إسرائيل وحزب الله، بسبب وجوده في قلب المعقل السياسي والعسكري لحزب الله في لبنان.
- لكن قواعد اللعبة تغيرت بعد السابع من تشرين الأول/أكتوبر، وصار العاروري، على الرغم من وجوده في ظل حزب الله، وفي قلب منطقته المحمية في بيروت، محكوماً عليه بالموت لأسباب، من ضمنها النشاطات العسكرية التي بادر إليها، وخصوصاً في الضفة الغربية والأراضي اللبنانية، وكذلك بسبب مكانته الرفيعة في حركة "حماس"، بعد أن أعلنت إسرائيل أنها تعتزم القضاء على هؤلاء المسؤولين، بغض النظر عن أماكن وجودهم.
- ستكون النتيجة المباشرة المترتبة على اغتيال العاروري شعور قيادات "حماس" السياسية، الموجودة الآن في قطر، بأنها ملاحَقة، وعلى رأسها رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية، الذي شغل العاروري منصب نائبه،

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

إلى جانب موسى أبو مرزوق الذي حلّ العاروري محله في التنظيم، وقيادات أُخرى من "حماس" تعيش في خارج قطاع غزة.

- قد يكون للاغتيال تأثير في استعداد "حماس" لتنفيذ صفقة تبادُل. بل من المحتمل أن تقوم القيادة السياسية للحركة، التي تعيش في قطر وتتحاور مع المصريين، بالضغط على السنوار من أجل تنفيذ صفقة تبادُل، بحيث يتمثل أحد بنودها في توفير الحصانة لقيادة "حماس" من الاغتيالات الإسرائيلية. من شأن "حماس" أن تطلب إدراج مثل هذا البند في صفقة تبادُل، كما أن السنوار نفسه قد يكون معنياً بوجود بند يحميه من الاغتيال.
- لقد قامت "حماس"، عملياً، بالرد على الاغتيال بتجميد المفاوضات بشأن صفقة الرهائن، لكن إسرائيل لم تأبه للأمر، فهي تقدّر أن اغتيال العاروري بالذات يساعد، في نهاية المطاف، في الدفع قدماً بالمحادثات، لأن الاغتيال يمثل زيادة في الضغط العسكري على "حماس".
- رفع الجيش الإسرائيلي من جاهزيته، وخصوصاً في مجال منظومات الإنذار، وهناك استعداد لتغيير الوضع في الجبهة الداخلية، في حال قرر حزب الله الرد على الاغتيال. من المتوقع أن يقوم حزب الله بتهديد إسرائيل بالرد على الاغتيال، لأن اغتيال العاروري، الذي كان تحت حماية نصر الله، ومقرباً من الإيرانيين، يمسّ بصورة كبيرة بهيبة الحزب وشعور قيادته بالقدرة على ردع إسرائيل. والآن، بات من الواضح أن الوضع الذي كان سائداً حتى صبيحة السابع من تشرين الأول/أكتوبر، لم يعد سارياً أيضاً، حتى بشأن حالة الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله، وهو ردع تآكل على الجانبين.
- من المعقول الافتراض أن حزب الله لن يقوم بعملية كبيرة، لكنه سيحاول تنفيذ هجمة ما من الجنوب اللبناني، فإذا نجح في قتل جنود، أو مدنيين إسرائيليين، أو إحداث تدمير كبير في الأراضي الإسرائيلية، فسيعلن الحزب أن هذا هو الرد على عملية الاغتيال. لكن حزب الله لن يكسر جميع القواعد وينطلق نحو حرب شاملة. علينا أن نتذكر أن الجيش قضى على أكثر من 10 من عناصر "حماس" عملوا في خدمة حزب الله مؤخراً، وقاموا بإطلاق صواريخ وقذائف هاون على الأراضي الإسرائيلية، بل حاولوا اقتحام

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الحدود لتنفيذ عملية. لم يُدرج حزب الله أسماء هؤلاء في قائمة قتلاه المنشورة، ولذا، من المحتمل جداً أن يواصل الصمت إزاء مسألة اغتيال العاروري أيضاً. هذان هما السيناريوهان المحتملان فيما يتعلق بردّ حزب الله على عملية الاغتيال.

- وفي المقابل، ستحاول "حماس" الانتقام لاغتيال العاروري بإطلاق الصواريخ المتبقية لديها في غزة في اتجاه وسط البلد وسهله الساحلي، ومن المحتمل أن نشهد عدة محاولات لتنفيذ هجمات في الضفة الغربية، وحتى خارج الحدود، في الأماكن التي يوجد فيها ناشطون من "حماس" قادرون على العمل، على غرار تركيا. وفي أي حال، يشكل الاغتيال ضربة معنوية قاسية للحركة، ومن المعقول، طبعاً، الافتراض أن الأمر لن يدفع فقط "مخربي حماس،" الذين ما زالوا يعملون في القطاع، إلى مراجعة حساباتهم، بل قد يدفع يحيى السنوار إلى الإدراك أن فرص بقائه في قيد الحياة باتت الآن مشروطة، أكثر من أي وقت مضى، بطريقته في استخدام ورقة المخطوفين التي يمسكها في يده. ومن المحتمل أن هذا هو الهدف الذي أراد تحقيقه مَن أصدر الأمر باغتيال العاروري، في اللحظة التي بدت الفرصة الاستخباراتية سانحة وناضجة.

<u>عاموس هرئيل – محلل عسكري</u>
"هآرتس"، 2024/1/3

من المتوقع أن تردّ "حماس" على قتل العاروري، والسؤال عمّا إذا كان حزب الله سيردّ أيضاً

- اغتيال صالح العاروري، أحد قيادات "حماس" الكبيرة في بيروت، هي المرة الأولى خلال الحرب التي تشير الأخبار فيها إلى أن إسرائيل – التي لم تعترف بمسؤوليتها عن الاغتيال، رسمياً – يبدو أنها نجحت في إصابة إحدى القيادات المركزية في الحركة. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة جداً في هذا المجال في غزة، فإن قيادات الحركة ذهبت إلى الأنفاق منذ بدأت

محاولات الاغتيال. من المتوقع أن يؤدي الاغتيال إلى ردّ حاد من "حماس"، وكما يبدو، فإن هذا الرد من المتوقع أن يكون من لبنان.

- السؤال المركزي هو: كيف سيردّ حزب الله، الذي جرى الاغتيال في قلب معقله. قيادة "حماس" في الخارج تنتشر بين قطر وتركيا ولبنان. وعلى الرغم من إعلان إسرائيل نيتها اغتيال قيادات الحركة، فإن هؤلاء يفترضون أن البقاء في قطر يمنحهم الآن شهادة تأمين معينة، بسبب الدور الذي تؤديه الدوحة في الجهود للتوصل إلى صفقة تبادُل أسرى جديدة. أمّا في تركيا، فمن غير المؤكد أن إسرائيل معنية الآن بتصعيد العلاقات مع الرئيس أردوغان. لذلك، فإن لبنان هو ساحة الاغتيالات المطلوبة، إلا إن هذا ينطوي على خطر تصعيد إضافي في مواجهة حزب الله.
- خلال الصيف المنصرم، هدد رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بقتل العاروري بصورة واضحة جداً. الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ردّ، حينها، أنه من غير المهم للحزب ما إذا كان المستهدف في العملية الإسرائيلية لبنانياً، أو فلسطينياً، وفي اللحظة التي سيجري الاستهداف على أرض لبنان، فإن ردّ حزب الله سيكون قاسياً. إلا إن الأمور تبدو مختلفة الآن، بسبب الحرب في غزة.
- منذ بدء القتال هناك، يدفع حزب الله للفلسطينيين ضريبة، عبر الضربات اليومية التي يوجهها ضد إسرائيل، لكنه ملتزم الحفاظ على بقائها بالقرب من الحدود، بهدف البقاء تحت سقف الحرب. وحتى لو لم تتغير طريقة عمل نصر الله وسياسة رعاته الإيرانيين، فإن زيادة حدة الرد من لبنان ستقلص هامش المناورة لديه، وترفع احتمالات سوء الفهم المتبادل.
- بعد "المذبحة" في الغلاف، تبين أن قائد "حماس" في القطاع يحيى السنوار، لم يقُم بإعلام قيادات التنظيم في الخارج وإيران وحزب الله بموعد العملية المخطط لها وشكلها. يبدو أن هذا هو السبب المركزي لنجاحه في الحفاظ على سرية الهجوم وعدم وصوله إلى الاستخبارات الإسرائيلية. وعلى الرغم من ذلك، فإن إسرائيل لا تفرّق بين "حماس – الداخل" و"حماس – الخارج"، ولا بين المستوى السياسي للحركة والمستوى العسكري. فبعد "المذبحة"، كثرت التصريحات الواضحة بشأن نية محاسبة الجميع.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- يبدو أن حقيقة أن إسماعيل هنية والعاروري وغيرهما، صلّوا صلاة شكر في قطر، بعد نجاح الهجمة في اليوم نفسه، عززت قرار اغتيالهم. هناك بُعد رمزي وتاريخي بأن العاروري كان أول مَن اغتيل من المجموعة، وفي اليوم نفسه الذي توفي فيه تسفي زامير الذي كان رئيس الموساد المسؤول عن ملاحقة الذين نفّذوا "المذبحة" ضد الرياضيين الإسرائيليين في الأولمبياد في ميونيخ في سنة 1972.
- لا يزال لدى "حماس" قدرة على إطلاق الصواريخ من القطاع إلى وسط البلد، لكنها محدودة. الخطر الآخر الجديد بعض الشيء، والذي من الممكن أن يؤثر، يتعلق بعمل الحركة في لبنان. خلايا "حماس" أطلقت بعض الصواريخ من الجنوب اللبناني، بالتنسيق مع حزب الله في السابق. وعلى نصرالله أن يقرر ما إذا كان سيسمح لهم بالتمادي وإطلاق النار نحو عكا – صفد.
- العاروري كان المسؤول المركزي في "حماس" عن التواصل مع الحرس الثوري الإيراني، وكان يلتقي نصر الله أحياناً. لا يزال لدى المحور الشيعي حساب مفتوح مع إسرائيل بسبب اغتيال رضي الموسوي في دمشق، الأسبوع الماضي. الموسوي كان مقرباً من نصر الله، ورافقه منذ تم تعيين الأخير أميناً عاماً للحزب في بداية التسعينيات من القرن الماضي. ومن المفترض أن يُلقي نصر الله خطاباً اليوم في بيروت. هناك بعض الأخبار المتضاربة بشأن ما إذا كان الخطاب سيبقى كما كان مخطّطاً له. وإذا قرر الحديث، فسيكون من الممكن فهم توجّهه.
- وبالإضافة إلى رمزية الانتقام، والحاجة الإسرائيلية إلى تقديم إنجاز، عبر ضرب قيادات "حماس"، فإن اغتيال العاروري له أهمية عملياتية أيضاً. لقد ترك الضفة في سنة 2010، بعد اتفاق مع "الشاباك"، وبعد بقائه فترة طويلة في قيد الاعتقال الإداري. ومنذ ذلك الوقت، ركز جهده "الإرهابي" لعمل "حماس" في الضفة عن بُعد، وكان يقف خلف محاولات زعزعة حُكم السلطة هناك. رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس غضب منه بعد أن كشف "الشاباك"، في سنة 2014، شبكة واسعة فعّلها العاروري في الضفة، خططت لعمليات ضد السلطة، وضد الإسرائيليين.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

السيطرة تحت الأرض

- تراجُع القتال في شمال القطاع، بعد إلحاق الضرر بكتائب "حماس" هناك، يسمح للسكان الفلسطينيين، الذين بقوا هناك، بالتحرك بحُرية أكبر، حتى في الأحياء التي دُمّرت. وفي الوقت نفسه، هناك تدفُّق ثابت للأخبار من جنوب القطاع، على الرغم من أن الصحافيين الأجانب لا يصلون إلى هناك تقريباً، وأن الأخبار، في أغلبيتها، تستند إلى مراسلين ومصادر فلسطينية.
- صحيفتان أميركيتان، "نيويورك تايمز" و"وول ستريت جورنال"، نشرتا تقارير خلال الأيام الأخيرة بشأن ظروف حياة صعبة جداً في القطاع. وبحسب المصادر الإعلامية، فإن نصف الـ2.2 مليون من سكان القطاع يواجهون خطر المجاعة، ونحو 90٪ من السكان يقولون إنهم لا يحصلون على الطعام بشكل ثابت خلال يوم كامل. ونحو 20٪ من السكان محرومون بشدة من الحصول على الطعام. وحتى في الأماكن التي يوجد فيها طعام، فإن الأسعار ارتفعت بشكل هائل: يكلف كيس الطحين 10 أضعاف سعره قبل الحرب. ونحو 70٪ من المنازل، و50٪ من المباني السكنية دُمّرت كلياً في القطاع، أو أصيبت بإصابات بالغة بسبب القصف الجوي والمدفعي الإسرائيلي.
- لقد لحق ضرر كبير جداً بقدرات "حماس" العسكرية، لكن ليس في المطلق، ولا في جميع مناطق شمال القطاع. هناك لواءان، ومن ضمنهما الـ12 كتيبة، لم تعد تعمل في إطار هرمي. وتحاول "حماس" إعادة تنظيم قوات صغيرة في غزة ومحيطها، ويبدو أن بعض "المخربين" يعودون إلى المنطقة عبر الأنفاق، بالتدريج. الحكم المدني التابع لـ"حماس" تفكّك كلياً؛ وفي الجنوب، بقي بعض القدرات لإدارة المنطقة والتعامل مع المدنيين، إلا إن أداء السلطة هناك ضعيف جداً ويستند، في أغلبيته، إلى المساعدات الدولية. أشك في أن تكون قيادة "حماس" منشغلة، أو تبذل جهوداً للاهتمام بالمجتمع الذي تم دفعه إلى كارثة كبيرة في أعقاب هجوم التنظيم "الإرهابي" على الغلاف يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.
- تتركز الجهود الحربية الإسرائيلية، في أغلبيتها، في منطقة خان يونس

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

جنوب القطاع، حيث تعمل الكتيبة 98، وفي إطارها، يوجد 7 طواقم قتالية. جهود أقل تجري حول مخيمات اللاجئين في وسط القطاع، حيث تهاجم الكتيبة 36 بقوات صغيرة من جهة الجنوب، في الوقت الذي تقتحم الكتيبة 99 من الشمال. إسرائيل لا تخفي أن جهودها تتركز في خان يونس على قيادات "حماس" التي تختبئ، بحسب التقديرات، في منظومات الأنفاق العميقة تحت الأرض، ومن المتوقع أن يكونوا محاطين بمخطوفين إسرائيليين كدروع بشرية.

- العمليات في خان يونس تتضمن عملية واسعة النطاق للوصول إلى قيادات "حماس" والمخطوفين. وإلى جانب ذلك، فإن القوات الكبيرة التي تحيط المدينة، والموجودة على مشارفها، تقوم بعمليات تمشيط للوصول إلى الأنفاق، وإلى "المخربين"، وأدوات قتالية. الافتراض أن المسؤولين، وعلى رأسهم يحيى السنوار، ما زالوا في المنطقة تحت الأرض، وهو يستند إلى أنه جرى مسبقاً وضع شبكات القيادة للحركة هناك والتي لا تزال فاعلة، على الرغم من ظروف القتال والدمار الكبير.
- قائد الوحدة 401 في سلاح الدبابات، الجنرال بيني أهرون، وصف المعارك التي خاضتها الوحدة خلال الأسابيع الأخيرة، خلال حديث مع الصحافيين أمس. ويصف أهرون شبكة متشعبة جداً من الأنفاق ومواقع الاختباء، استعملتها القيادة العسكرية لـ"حماس" في المدينة وكُشفت في وسط غزة، وفي الأحياء الشرقية. هذا يدلل على حجم التجهيز المسبق لـ"حماس" على مدار السنوات، وجاهزية عالية لإمكان اقتحام إسرائيل عمق القطاع. وفي الوقت نفسه، يصف أهرون السيطرة الميدانية القوية في الميدان، والعمل بصبر، والذي يؤدي إلى تفكيك ممنهج لقدرات "حماس" العسكرية، من دون نجاح الحركة في وقف الخطوات العسكرية.
- وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يزال هناك تساؤلات: لماذا يختار السنوار البقاء هناك وقتاً طويلاً، بالقرب من قوات الجيش، ولم يجهز مساراً لهروبه إلى منطقة أُخرى، عبر الأنفاق؟
- صعوبة إضافية تتعلق بمنطقة رفح، حيث توجد المواد الخام لتصنيع السلاح، إلى جانب الأدوات القتالية المستوردة، التي تم تهريبها خلال

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

العشرين عاماً الأخيرة إلى القطاع، عبر الأنفاق على الحدود المصرية، وذلك إمّا بسبب التجاهل المقصود من الجيش المصري، وإمّا بسبب الرشاوى. من الواضح أنه من غير الممكن إغلاق هذه القناة المركزية لتعزيز وتقوية "حماس" من دون عملية عسكرية إسرائيلية في المنطقة، أو ترتيبات رقابة جديدة على الحدود. إلا إن إسرائيل تمتنع من ذلك حتى الآن، إمّا بسبب التخوف من مواجهة مع مصر، وإمّا بسبب وجود نحو مليون مدني فلسطيني من اللاجئين، في أغلبيتهم، تم دفعهم إلى رفح ومحيطها بسبب الضربات الإسرائيلية في بقية مناطق القطاع.

- إذا انتقل الجيش، فعلاً، إلى المرحلة الثالثة من الحرب، فإنها ستتمثل في اقتحامات ضد مناطق سيطرة "حماس" المتبقية في القطاع. إلا إن عملية في رفح ستحتاج إلى قوات أكبر، وإلى كثير من الوقت. حتى الآن، لا يبدو أنها جزء من الخطة الحالية – ولذلك، هناك تساؤلات عن مدى نجاح إسرائيل في الوصول إلى نتيجة حاسمة في الحرب.
- يبدو أيضاً أن الجيش والمستوى السياسي انتقلا إلى التركيز على قيادات "حماس" كـ"صورة نصر" ممكنة للحرب. صحيح أن السنوار بشكل خاص، والقيادة العسكرية الضيقة برمتها، كان لهما تأثير استثنائي في صوغ استراتيجيا الحركة في الأعوام الماضية واتخاذ قرار تنفيذ "المذبحة" في الغلاف، إلا أنه لا يوجد أي ضمان بأن روح القتال لدى الحركة ستنتهي في حال اغتيالهم – الآن أيضاً، لا يوجد ضمان أن ينجح الجيش و"الشاباك" في الوصول إلى قيادات "حماس" في وقت قريب.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

سامي بيرتس – محلل سياسي
"هآرتس"، 2024/1/3

6 أسباب لإجراء انتخابات

- قرار المحكمة العليا إبطال قانون ذريعة المعقولية، يدل على طبيعة الحكومة أكثر مما يدل على طبيعة المحكمة. لقد حدث هذا بسبب شراسة وزير العدل ياريف ليفين وشركائه من أجل الدفع قدماً بالإصلاح القضائي، وبسبب الثمن الزهيد لسنّ قوانين أساس في الأعوام الأخيرة. هناك 6 أسباب، على الأقل، تدعونا إلى الذهاب إلى انتخابات جديدة للكنيست، وفي طليعتها سبب مركزي، هو أن هذه الحكومة هي أكثر الحكومات فشلاً وتدميراً في تاريخ إسرائيل، من كل النواحي، وعدد كبير من مؤيديها يوافقون على هذه النقطة.
- **سبب أخلاقي،** من الواضح أن حكومةً فشلت بهذا الشكل المخزي، وشهدت إسرائيل في أيامها أعظم كارثة في تاريخها، يجب عليها التخلي عن منصبها، وتحمُّل مسؤوليتها عن النتائج المدمرة.
- **سبب أمني،** تقترب إسرائيل من استنفاد معركتها الكبيرة في غزة، وحالياً، تنوي الانتقال إلى صيانة الأمن في غزة بصورة مشابهة لِما يحدث في الضفة الغربية، بينما تواصل محاولاتها تحقيق أهداف تفكيك قدرات "حماس"، عسكرياً وسلطوياً، وإعادة المخطوفين. لا يوجد خلاف جوهري بين الكتل بشأن الحاجة إلى محاربة "حماس" ومنعها من إعادة بناء قوتها. هذه المهمة ستستغرق وقتاً طويلاً، ستواجهها الحكومات المقبلة، لذا، لا جدوى من إطالة أيام الحكومة الحالية. إن الجبهة الشمالية أكثر تعقيداً. ويجب أن نقرر كيف سنبعد حزب الله عن الحدود، الأمر الذي يتطلب حكومة مستقرة وواسعة.
- **سبب سياسي،** هناك فجوات كبيرة بين أركان حكومة الطوارىء. ففي أقصى اليمين، يريد بتسلئيل سموتريتش وأوريت ستروك وإيتمار بن غفير احتلال غزة وإقامة مستوطنات يهودية هناك، كجزء من خطة الحسم التي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تهدف أيضاً إلى القضاء على السلطة الفلسطينية. في الليكود، يطرحون أفكاراً، مثل تشجيع هجرة سكان غزة. في المعسكر الرسمي، وأيضاً في جزء من حزب الليكود، يدركون أنه لا يمكن أن تسيطر إسرائيل على غزة، وأن الحل يجب أن يضم أطرافاً فلسطينية غير تابعة لـ "حماس".

- **سبب اقتصادي،** في تقدير بنك إسرائيل، ستصل تكلفة الحرب إلى نحو 210 مليارات شيكل، والتقدير أن الكارثة الأمنية التي حدثت في 7 تشرين الأول/أكتوبر ستفرض وضع عقيدة أمنية محدثة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة دائمة تقدَّر بـ20 مليار شيكل على ميزانية الأمن. وهذا يتطلب تغييرات في سلّم الأولويات واتخاذ قرارات صعبة، الحكومة الحالية لا تقدر، وغير مؤهلة لاتخاذها. فهي تواصل تخصيص مليارات الشيكلات كأموال ائتلافية، وترفض إغلاق 7–8 وزارات غير ضرورية. كما من الصعب رؤية هذه الحكومة تقرر زيادة الضرائب من أجل إغلاق الفجوة الكبيرة في الميزانية. وهذا الوضع يتطلب الذهاب إلى انتخابات.
- **القيادة،** تعاني إسرائيل جرّاء أزمة قيادة خطِرة. فمنذ بدء التحقيقات معه، لم يعد بنيامين نتنياهو قائداً، وانشغل في الدفاع عن بقائه الشخصي، ومن أجل هذا الهدف، سخّر حزبه وشركاءه من الأحزاب الحريدية، ومن أحزاب اليمين. لا يمكنه إعادة اللحمة إلى المجتمع الإسرائيلي في الوقت الذي حرص، طوال أعوام، على تقسيم هذا المجتمع وزيادة الاستقطابات فيه. وعلى الرغم من تجربته، فإنه أسير بين يدي المتطرفين، وهو ما يجعل تجربته ومؤهلاته غير ذات صلة. لقد تحول إلى عبء على معسكره، وعلى الدولة، وما دام موجوداً في منصبه، سيكون من الصعب إعادة تشغيل المنظومة السياسية ومواجهة الأضرار التي تسببت بها هذه الحكومة.
- **سبب تشغيلي،** امتازت الحكومة الحالية، منذ يومها الأول، بملاحقة حراس البوابة وأصحاب المناصب، من المستشارة القانونية للحكومة، إلى مدراء شركات عامة، وكانت ميزتها الأساسية رغبتها في تعيين مقربين منها وموالين لها، بدلاً من أشخاص مهنيين. التقصير الخطِر في 7 تشرين الأول/أكتوبر يتطلب تقديم استقالة عدد من المسؤولين الكبار في المؤسسة الأمنية، وإعادة تشغيل المنظومة. وخطوة من هذا النوع، تتطلب حكومة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

مستقرة تحوز ثقة الجمهور. لقد خسرت هذه الحكومة ثقة الشعب، كما يظهر من استطلاعات الرأي كلها، وعليها الرحيل كي تستعيد الدولة قدرتها على العمل مرة أُخرى.

أخبار وتصريحات

[مسؤول إسرائيلي رفيع: إسرائيل تستعد لرد شديد من جانب حزب الله على عملية اغتيال صالح العاروري]

موقع Walla، 2024/1/3

قال مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى مساء أمس (الثلاثاء) إن إسرائيل تستعد لرد شديد من جانب حزب الله على عملية اغتيال نائب رئيس حركة "حماس" صالح العاروري في قصف استهدف مكتب الحركة في منطقة الضاحية الجنوبية في بيروت، وأسفر كذلك عن مقتل 6 عناصر آخرين من "حماس".

وجاءت أقوال هذا المسؤول الإسرائيلي، الذي رفض الكشف عن هويته، في سياق تصريحات أدلى بها إلى موقع "واللا". وأشار الموقع إلى أن القيادتين السياسية والأمنية في إسرائيل تلتزمان الصمت المطبق وتتجنبان الإدلاء بأي تعليق على عملية الاغتيال في بيروت.

وشدد المسؤول الإسرائيلي نفسه على أن هناك استعدادات إسرائيلية لمواجهة صواريخ بعيدة المدى قد يتم إطلاقها من لبنان في اتجاه الأراضي الإسرائيلية.

من ناحيته، اكتفى الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي دانييل هغاري بالقول إنه تم رفع جهوزية الجيش في منطقة الحدود الشمالية إلى الدرجة القصوى، في إثر اغتيال العاروري.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وحاول هغاري في مؤتمره الصحافي اليومي مساء أمس التركيز على الحرب الإسرائيلية ضد حركة "حماس" في قطاع غزة، ورفض التعليق على عملية الاغتيال، مشدّداً على أن إسرائيل تركز على محاربة "حماس" وهي على استعداد تام لأي سيناريو.

وقالت بلدية كريات شمونة إنها أجرت تقييماً للوضع الأمني، بمشاركة أجهزة الأمن. وأضافت في بيان صادر عنها أن التعليمات الصادرة لسكان المدينة في الوقت الحالي تطالبهم بالبقاء بالقرب من المناطق المحمية، وباليقظة واتباع تعليمات قيادة الجبهة الداخلية.

وكان حزب الله أكد أن عملية اغتيال العاروري هي بمثابة اعتداء خطِر على لبنان، وتطوُّر خطِر في مسار الحرب، وشدّد على أنها لن تمرّ قط من دون رد وعقاب.

وأكد مسؤولون أميركيون رفيعو المستوى أن إسرائيل هي التي نفّذت عملية اغتيال العاروري، وشدّدوا على أن القدس لم تبلّغ الولايات المتحدة مسبقاً بعملية الاغتيال.

[مقتل 4 شبان فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي خلال اقتحام لبلدة عزون في الضفة الغربية]

"يديعوت أحرونوت"، 2024/1/3

قال بيان صادر عن الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي إن 4 شبان فلسطينيين قُتلوا، وأصيب جندي إسرائيلي بجروح متوسطة خلال عملية اقتحام قام بها الجيش الإسرائيلي لبلدة عزون في الضفة الغربية أمس (الثلاثاء).

وأضاف البيان أن جنوداً من كتيبة الاحتياط 8211 كانوا ينفّذون عملية اعتقالات في هذه البلدة الفلسطينية، تعرّضوا لإطلاق النار من جانب 4 مسلحين فلسطينيين، فقاموا بالاشتباك معهم وقتلهم، وصادروا منهم بنادق من طراز "كارلو".

وأشار بيان الناطق العسكري الإسرائيلي إلى أن قوات من الجيش الإسرائيلي اقتحمت مدينة قلقيلية في الضفة الغربية، الليلة قبل الماضية، لاعتقال مطلوبين، وخلال ذلك أطلقت النار على مسلح فتح النار عليها بمسدس، وتم تحييده.

وأضاف البيان أن قوات الجيش الإسرائيلي وعناصر حرس الحدود اعتقلت خلال الساعات القليلة الفائتة عشرات المطلوبين الفلسطينيين في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية، ولا سيما في طولكرم ومخيم نور شمس القريب منها.

ووفقاً لمصادر عسكرية إسرائيلية، اعتقلت قوات الجيش الإسرائيلي منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي أكثر من 2550 فلسطينياً في الضفة الغربية، بينهم أكثر من 1300 مشتبه فيه بالانتماء إلى حركة "حماس".

كما أكدت وزارة الصحة الفلسطينية أنه منذ ذلك اليوم، قُتل أكثر من 300 فلسطيني في الضفة الغربية برصاص الجيش الإسرائيلي، أو المستوطنين.

[تقرير: الولايات المتحدة ترفض تصريحات سموتريتش وبن غفير الداعية إلى تهجير الفلسطينيين من غزة، ونتنياهو يمتنع من إدانتها]

"معاريف"، 3/1/2024

قال بيان صادر عن الناطق بلسان وزارة الخارجية الأميركية ماثيو ميللر مساء أمس (الثلاثاء) إن الولايات المتحدة ترفض التصريحات غير المسؤولة الصادرة عن الوزيرين الإسرائيليَين بتسلئيل سموتريتش [رئيس "الصهيونية الدينية"] وإيتمار بن غفير [رئيس "عوتسما يهوديت"]، والداعية إلى توطين السكان الفلسطينيين من قطاع غزة خارج القطاع.

وجاء في البيان: "تؤكد الولايات المتحدة أنه لا يجب أن يتم تهجير جماعي للفلسطينيين من غزة. لقد أخبرتنا الحكومة الإسرائيلية باستمرار، بمن فيها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، أن مثل هذه التصريحات لا تعكس سياسة الحكومة. وعلى الوزيرَين التوقف فوراً عن الإدلاء بمثل هذه التصريحات".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

وشدّد البيان على أن الولايات المتحدة تعتبر غزة أرضاً فلسطينية، وستبقى كذلك، لكن مع عدم سيطرة حركة "حماس" على مستقبلها، ومع عدم وجود منظمات "إرهابية" قادرة على تهديد إسرائيل، وذلك لمصلحة الإسرائيليين والفلسطينيين.

وهاجم وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير الإدارة الأميركية في أعقاب هذا البيان. وقال في بيان صادر عنه: "إننا لسنا نجمة أُخرى في العلم الأميركي. إن الولايات المتحدة هي أفضل صديق لنا، لكن قبل كل شيء، سنفعل ما هو الأفضل لدولة إسرائيل. إن هجرة مئات الآلاف من القطاع ستسمح لسكان `غلاف غزة` بالعودة إلى منازلهم والعيش بأمان، وستحافظ على جنود الجيش الإسرائيلي".

وكان وزير المال والوزير في وزارة الدفاع الإسرائيلية بتسلئيل سموتريتش دعا في الأيام الأخيرة إلى اتخاذ خطوات استراتيجية لتشجيع هجرة أغلبية الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، والذين يزيد عددهم عن مليونَي فلسطيني، وقال: "إذا بقي في قطاع غزة 100.000–200.000 عربي، فإن كل الحديث بشأن اليوم التالي للحرب على غزة سيكون مختلفاً تماماً".

وامتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من إدانة تصريحات سموتريتش وبن غفير، أو من التعبير عن معارضته لهذه التوجهات.

وتجدر الإشارة إلى أن نتنياهو كان دعا في بداية الحرب على غزة إلى تهجير الفلسطينيين في القطاع إلى سيناء، واقترح تقديم مساعدات اقتصادية إلى مصر في مقابل ذلك. وكرر نتنياهو دعوته خلال اجتماع لكتلة حزب الليكود في الكنيست الأسبوع الماضي، وقال: "إن مشكلتنا ليست في عدم السماح بخروجهم، إنما في وجود دول مستعدة لاستقبالهم".

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

[تقرير: دعوات من صفوف اليمين الإسرائيلي المتطرّف إلى فرض النظام في المحكمة العليا عقب إلغائها تعديل قانون أساس يقلّص حجة المعقولية]

"يديعوت أحرونوت"، 3/1/2024

قال عضو الكنيست تسفيكا فوغل، من حزب "عوتسما يهوديت" ["قوة يهودية"] اليميني المتطرّف، إنه بعد هزيمة حركة "حماس" وحزب الله، يجب على الحكومة التعامل مع المحكمة الإسرائيلية العليا.

وجاءت أقوال فوغل هذه في سياق بيان نشره في منصة "إكس" ("تويتر" سابقاً)، أمس (الثلاثاء)، ردّاً على قرار المحكمة العليا الذي نشرته أول أمس (الاثنين)، ونصّ على إلغاء تعديل "قانون أساس القضاء" الذي يقلّص حجة المعقولية، والذي صادق عليه الكنيست في تموز/يوليو الماضي، في إطار خطة الإصلاح القضائية المثيرة للجدل.

وقال فوغل في بيانه: "أولاً، سنهزم 'حماس'، ثم سنتعامل مع حزب الله، وأخيراً، سنفرض النظام في المحكمة العليا. كلٌّ بدوره. اصبروا".

ودافع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير [رئيس "عوتسما يهوديت"] عن فوغل، وهو ضابط كبير سابق في الجيش الإسرائيلي ورئيس لجنة الأمن القومي في الكنيست. ووصف بن غفير قرار المحكمة العليا بأنه خطِر ومثير للاشمئزاز.

في المقابل، ندّد وزير الداخلية الإسرائيلي موشيه أربيل، من حزب شاس، بتصريحات فوغل، وأكد أنه لا يمكن وضع المحكمة العليا على الخط نفسه مع أسوأ أعداء إسرائيل.

ووصف الوزير في "كابينيت الحرب" الإسرائيلي ورئيس تحالُف "المعسكر الرسمي" بني غانتس تعليقات فوغل بأنها مشينة ومخزية.

وكانت المحكمة الاسرائيلية العليا سدّدت أول أمس ضربة إلى حكومة بنيامين نتنياهو، عبر إبطال بند رئيسي في خطة الإصلاح القضائية المثيرة للجدل التي

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

تعمل حكومته على الدفع قدماً بها. وأيّد 8 قضاة من المحكمة إلغاء هذا البند، في حين عارض إلغاءه 7 قضاة. وينص البند المعدّل الذي ألغته المحكمة على حرمان السلطة القضائية من الحق في الحكم على معقولية قرارات الحكومة، أو الكنيست.

وفي أول ردة فعل على قرار المحكمة، اتهم وزير العدل الاسرائيلي ياريف ليفين المحكمة العليا بالاستيلاء على جميع السلطات. وقال ليفين، الذي يقف وراء خطة الإصلاح القضائية، في حسابه الخاص على تطبيق "تيليغرام" إنه بإصدار هذا الحكم، يستولي القضاة على جميع السلطات التي يتم تقسيمها في النظام الديمقراطي بطريقة متوازنة بين السلطات الثلاث. وأضاف أن القرار يحرم ملايين المواطنين من أصواتهم وحقهم الأساسي في أن يكونوا شركاء على قدم المساواة في صُنع القرار.

وانتقد حزب الليكود قرار المحكمة العليا، وقال في بيان صادر عنه: "من المؤسف أن المحكمة العليا اختارت إصدار حُكمها بشأن الجدل الاجتماعي في إسرائيل، على وجه التحديد، في الوقت الذي يقاتل جنود الجيش الإسرائيلي من اليمين واليسار، ويخاطرون بحياتهم في الحملة العسكرية على قطاع غزة. إن قرار المحكمة يتعارض مع إرادة الشعب من أجل الوحدة، وخصوصاً في زمن الحرب".

من جانبه، رئيس حزب "يوجد مستقبل" وزعيم المعارضة عضو الكنيست يائير لبيد رحّب بالقرار، وحذّر من مغبة عودة الانقسامات إلى داخل المجتمع الإسرائيلي.

كما دعا بني غانتس إلى الوحدة من أجل الانتصار في الحرب معاً.

وأكدت حركة "نزاهة السلطة"، التي تقدمت بأحد طلبات الالتماس ضد تعديل القانون، أن هذا القرار تاريخي. وأضافت: "إن الحكومة والوزراء الذين أرادوا الاستغناء عن القضاء، تعلموا أن في القدس قضاة، وأن هناك ديمقراطية مع الفصل بين السلطات".

وقالت مجموعة "أخوة السلاح"، التي نظّمت تظاهرات ضد خطة الإصلاح القضائية قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر، في بيان صادر عنها: "إننا ندعم استقلالية المحكمة

العليا، ونحترم حكمها، ونسعى لتجنُّب مظاهر الفرقة والكراهية. ولا يجوز لإسرائيل، بعد 7 تشرين الأول/أكتوبر، العودة إلى الانقسام".

يُذكر أنه منذ إعلان خطة الإصلاح القضائية من جانب الحكومة الحالية، شهد مختلف أنحاء إسرائيل تظاهرات أسبوعية حاشدة للتنديد بما اعتبره معارضو هذه الخطة انحرافاً مناهضاً للديمقراطية. وهدفت هذه الخطة إلى زيادة سلطة أعضاء الكنيست على الجهاز القضائي. وتم وضع بند حجة المعقولية ضمن "قانون أساس القضاء" للسماح للقضاة بتحديد ما إذا كانت الحكومة تجاوزت سلطاتها. واستخدمت المحكمة العليا هذا البند في حُكمها على رئيس حزب شاس أرييه درعي، حليف نتنياهو، بمنعه من تولّي حقيبة وزارة المال والمشاركة في الحكومة بسبب إدانته بالتهرب الضريبي. كما تتهم المعارضة نتنياهو، الذي يحاكَم بتهم فساد، بالسعي لتجنّب صدور إدانات قضائية بحقه، من خلال هذه الخطة.

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305–1404 هـ/ 1887–1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد فى نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً فى القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 – 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم فى تأسيس حزب الاستقلال فى دمشق (1919) وفى القدس (1932). ساهم فى تأسيس مدرسة النجاح بنابلس فى العشرينيات، وتولّى مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس فى الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسينى ضد التقسيم (1937–1939). شارك فى قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات فى التاريخ (الإسلامى والعربى والفلسطينى القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رعيل قائد عروبى. توفى سنة 1984 فى دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

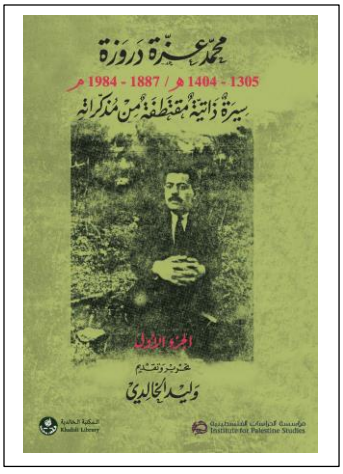

شرع دروزة فى تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها فى أواخر السبعينيات فى دمشق، وتولّى طباعتها الناشر التونسى الفذّ الحبيب اللّمسى. وصدرت فى بيروت (دار الغرب الإسلامى) سنة 1993 فى ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ–1404هـ/ 1887م–1984م»، وهى تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية فى البلاد الشامية فى القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلى فى هذه المقتطفات التى وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا فى اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال حياته المديدة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر